الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4439 | الجمعة | 8 جمادى الأولى 1444 هـ | 2 ديسمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

منحت "البيت" رخصة لتأسيس حاضنة للتعليم المبكر

«أسواق المال» تقدم 3 بلاغات للنيابة وتجدد رخصة نظام استثمار

هيئة أسواق المال الكويتية

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الخميس تقديم 3 بلاغات إلى نيابة سوق المال، وتجديد رخصة نظام استثمار، وفق بيان.

تقدمت الهيئة بلاغين لنيابة سوق المال بشأن وقوع الجريمة المنصوص عليها في البند1 من المادة 126 من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وذلك لقيام المُبلغ ضدهما استخدام (موقع الكتروني – تطبيق تويتر) لمزاولة أنشطة أوراق مالية (مستشار استثمار) وإجراء التحليل الاستثماري ل أسهم مدرجة في البورصة دون الحصول على التراخيص اللازمة من الهيئة.

كما قدمت بلاغاً إلى لنيابة سوق المال أيضاً بشأن وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة 125 من القانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته، وذلك لقيام المبلغ ضدهما باستخدام الاسم والشعار الرسمي لهيئة أسواق المال ضمن إنذارات غير موقعة واجبة السداد منتحلاً صفة الهيئة، وذلك على خلاف الحقيقة بالادعاء بوجود رصيد مالي محجوز لدى البورصة يتطلب دفع فاتورة ضريبية للهيئة نظير رفع الحجز.

وأصدرت الهيئة القرار رقم 182 لسنة 2022 بشأن تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق الوطني للأسهم الكويتية، لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 20 مارس 2023.

ووفق البيان على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

على جانب اخر أصدرت الهيئة القرار رقم 181 لسنة 2022 بشأن رخصة نظام استثمار جماعي الممنوحة لشركة بيت الأوراق المالية؛ لتأسيس نظام حاضنة للتعليم المبكر.

ووفق بيان أمس الخميس، منحت الهيئة شركة بيت الأوراق المالية الموافقة على تأسيس نظام حاضنة للتعليم المبكر، ويطرح للاكتتاب الخاص برأس مال ثابت ومقداره 3 ملايين دينار بقيمة اسمية قدرها 50 ألف دينار للوحدة الواحدة، ولا يجوز أن يقل عدد الوحدات المشترك بها من قبل أي من المشتركين بالنظام عن 1 وحدة (فقط وحدة واحدة).

ولفت البيان إلى أنه سيطرح للاكتتاب 60 وحدة (فقط ستون وحدة) بواقع 3ملايين دينار، ويجب ألا تقل مشاركة مدير النظام في وحدات النظام عن 1 وحدة (فقط وحدة واحدة) أو ما يعادلها بالعملات الأخرى كحد أدنى، وتكون شركة بيت الأوراق المالية هي الجهة التي تتلقى طلبات الاكتتاب.

وفي المادة الثالثة فإن أهداف نظام الاستثمار الجماعي بناءً على ما ورد في نشرة الاكتتاب.

وحسب البيان فإن مدة النظام 5 سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ قيده في سجل أنظمة الاستثمار الجماعي لدى الهيئة وهي قابلة للتجديد لمدة سنة ولمرتين فقط بحد أقصى، بناءً على طلب مدير النظام وبعد الحصول على موافقة الهيئة.

ويمنح الصندوق رخصة مؤقتة لمدة 3 أشهر من تاريخ كتاب الموافقة على منح الرخصة الصادر عن الهيئة بهدف استكمال متطلبات الهيئة والحد الأدنى لرأس مال الصندوق، ولا يجوز مزاولة أي نشاط من أنشطة الصندوق استناداً إلى هذا الترخيص المؤقت.

وفي حال انقضاء مدة الترخيص المؤقت دون استكمال المتطلبات المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القرار يسقط الترخيص المؤقت، ما لم يتم تمديد سريان الترخيص لمدة أخرى مماثلة، بناء على طلب مقدم الترخيص وذلك قبل انتهاء المدة الأصلية للترخيص.

وتدفع الرسوم المقررة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار، وفي حالة التخلف عن دفع الرسوم خلال المدة المحددة اعتبر القرار كأن لم يكن، ويرخص للصندوق بعد استكماله الحد الأدنى لرأس المال مدة 3 سنوات من تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى الهيئة.

ووفق البيان فعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وتحولت شركة بيت الأوراق المالية للخسائر في الربع الثالث من العام الجاري بقيمة 140.32 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 38.69 ألف دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

مشددة على الجهات المعنية سرعة إصدار قرار الصرف

«المالية» تؤكد جاهزيتها لصرف بدل الإجازات

وزارة المالية

أعلنت وزارة المالية أمس الخميس أنها جاهزة لصرف بدل الإجازات للجهات التي استكملت المتطلبات الإجرائية مشددة في الوقت ذاته على الجهات سرعة إصدار قرار الصرف.

وأكدت الوزارة في بيان صحفي إنها ملتزمة بتعهداتها أمام لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ومجلس الأمة في البدء بصرف البدل النقدي لرصيد الإجازات أثناء الخدمة دون تأخير فور إقرار الميزانية الذي تم في 16 نوفمبر الماضي متضمنة مبلغ 300 مليون دينار كويتي (نحو 975 مليون دولار أمريكي) لتغطية تكلفة صرف بدل الإجازات.

وأضافت أنه تم توزيع هذا المبلغ من خلال إدراج الاعتمادات المالية للبدل النقدي في الجهات الحكومية المختلفة وفقا للسيولة المتاحة في الاحتياطي العام مع إمكانية النقل من الوفر الناتج في الباب الأول إلى بند البدل النقدي في نهاية السنة المالية موضحة أنه سيتم إدراج مبالغ سنوية للبدل النقدي في ميزانيات السنوات القادمة وفق احتياجات الجهات الحكومية.

وأفادت بأنها خاطبت جميع الجهات الحكومية بتاريخ 16 نوفمبر الماضي بشأن قواعد وشروط وضوابط استحقاق وآلية صرف بدل الإجازات للبدء بالصرف والالتزام بالقيود التي وضعها مجلس الأمة بعرض طلبات الاستبدال على وحدة مراقبي التوظف للتأكد من الاستحقاق وعلى وحدة الرقابة المالية للتأكد من سلامة الصرف.

وشددت الوزارة على أنها لم تضع أي شروط تعجيزية أو عراقيل في صرف البدل النقدي وأن المسؤولية الآن تقع على الجهات الحكومية المختلفة في الانتهاء من كشوف المستحقين وإصدار قرار الصرف مبينة أنه بمجرد اعتماد استمارة الصرف من وحدة الرقابة المالية سيتم إيداع المبلغ في حساب الجهة على الفور وفقا للإجراءات المالية المتبعة.

وأكدت وزارة المالية أنها على أتم استعداداتها للتعاون مع كل الجهات الحكومية وتذليل أي معوقات قد يواجهها بعض هذه الجهات.

المناطق الصناعية تحولت إلى أماكن تجارية هربا من المعوقات

النقي: الكويت تحتاج إلى تطوير الصناعة البتروكيماوية والمعادن الأساسية

محمد النقي

كشف رجل الأعمال والخبير في الصناعة محمد النقي ان الصناعات الوطنية تتميز بجودة عالية وتنوع كبير وأسعار مناسبة مما يتيح لها المنافسة في بعض الأسواق القريبة ولكنها تحتاج لمساندة اكثر ودعم أعلى واهتمام اشد من قبل المسؤولين.

وأشار النقي الى ان أهم الصناعات التي تحتاج إلى تطور كبير هي الصناعة البتروكيماوية والصناعات المعرفية والغذائية وصناعة المحفزات الكيميائية والمعادن الأساسية، بالإضافة الى صناعة المعادن الفلزية غير الحديدية ومن المفترض أن تسهم تلك الصناعات بإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي العام ليبلغ 9.3% سنويا فيما سيزيد حجم الاستثمار الإجمالي الصناعي ليصل إلى 2 مليار دينار في 2020 وبمتوسط سنوي قدره 400 مليون دينار.

ويرى النقي أن الصناعة في الكويت من منظور الجهات الرسمية مازالت مهمشة ومهملة، لأن بنظرها لا مردود مباشرا للحكومة من أنشطة هذه الصناعات، الأمر الذي يعكس قصر النظر وضعفه، لأن الصناعة الوطنية هي في الأساس لخدمة المواطن والمجتمع لتوفير احتياجاته محليا، ولإفساح المجال للاختيار والمقارنة دون عناء السفر، ولضمان عمليات الصيانة والإصلاح محليا، وهكذا فإن الصناعة الوطنية لخدمة المجتمع والمواطن، والدول المتقدمة والمتحضرة تجد حكوماتها لا تألوا جهدا لتشجيع ودعم صناعاتها الوطنية بوسائل متعددة، وتوفر لها كل احتياجاتها، لأنها تعلم أنها هي الأساس في تطوير الاقتصاد الوطني. وقال النقي: "في الوقت الذي ننعم فيه بخيرات النفط علينا الا نغفل ان النفط ليس دائما، وسيأتي له يوم وينضب، فعلينا العمل لضمان مستقبلنا بإيجاد الصناعات الاستراتيجية،

وأشار اىي ان المناطق الصناعية التي لدينا هي الشويخ ومنطقة الري ومنطقة الفحيحيل الصناعية ومنطقة الجهراء ولكن كل هذه المناطق تحولت الآن الى محلات تجارية وليس فيها صناعة ولكن المناطق الصناعية التي لدينا تحولت كلها الى مناطق تجارية وهي بالفعل حاليا تعد مناطق تجارية. مضيفا ان هناك عجز في المناطق التجارية والدليل ان أصحاب المناطق الصناعية اضطروا لتحويلها الى أماكن تجارية ولكن ليست بصفة رسمية الى الآن ويجب على الحكومة معالجة هذه المناطق الصناعية بتحويلها رسميا الى مناطق تجارية ومن ثم انشاء مدن صناعية وليس مناطق صناعية. بالإضافة الي اننا لا نستطيع أن نقول إننا ننافس الصين أو اليابان في الصناعة ولكن لكل دولة امكانيات في بعض المجالات فبعض الحرفيات التي عندنا نحن نعتبرها صناعات صغيرة أو متوسطة لكن الكثير من الدول الأخرى لا تعتبرها صناعات وأنا أرى أن أي دولة اذا ارادت ان تنجح فعليها أخذ العديد من النقاط في حسبانها منها حجم استهلاك البلد حجم التعداد السكاني المواد الخام المتوفرة في البلد ولكن اذا نظرنا الى اليابان فنرى انها أصبحت دولة صناعية من بعد الحرب العالمية الثانية ولو نظرنا الى المواد الأولية التي تمتلكها لا نجد شيئاً الا ان لديها همم رجال وتخطيط من الإدارة وكذلك كوريا الجنوبية في الستينات على ما أتذكر كانت تقترض النقود اما اليوم فأصبحت من كبار الدول الصناعية وغيرها الكثير من الدول حتى فنلندا والدول الاوربية وشمال أوروبا كانت دول متأخرة إلا أنها اليوم أصبحت في مصاف الدول المتقدمة اما نحن فكان لدينا الكثير من الصناعات في البداية وكنا مستمرين فيها إلا أنه للأسف سوء الإدارة أدت الى اغلاق معظم الصناعات التي كنا نمتلكها.

مؤشرات البورصة «تتباين» في الجلسة الختامية للأسبوع

جلسة متباينة للبورصة

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس الخميس، مع تراجع 6 قطاعات.

تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.6 %، كما انخفض المؤشران العام والرئيسي 50 بواقع 0.24 % و0.09 % على التوالي، بينما ارتفع "الرئيسي" وحيداً بـ0.26 % عن مستوى أمس الأول الأربعاء.

بلغت قيمة التداول خلال تعاملات أمس 38.25 مليون دينار، وزعت على 177.05 مليون سهم، بتنفيذ 7.89 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة تراجعاً بـ6 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ0.94 %، بينما ارتفعت 5 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1.70 %، واستقر قطاعا الرعاية الصحية والمنافع.

وتصدر سهم "الجزيرة" القائمة الحمراء بـ1.67 %، بينما تقدم سهم "ألافكو" الارتفاعات بـ1.99 %.

«ستاندرد آند بورز» تثبت تصنيف «الأهلية للتأمين»

ثبتت وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات الائتمانية التقييم الائتماني للشركة الأهلية للتأمين عند "A-"، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس القوة المالية للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، تشير النظرة المستقبلية المستقرة إلى توقع استمرار كفاية رأس مال الشركة عند مستوى "AAA" مما يظهر المستوى القوي جداً للمركز المالي، والأداء التشغيلي القوي وملف الأعمال المتوازن إلى جانب مستوى إدارة المخاطر الملائم على المدى القريب والبعيد.

وأوضحت الوكالة أن كفاية رأس مال "الأهلية" سيبقى أعلى من معيار ستاندرد أند بورز "AAA" خلال العامين القادمين وهذا مبني على نموذج رأس المال القادم على المخاطر، مدعوماً بالأرباح والتخفيض المستمر للمخاطر في محفظة استثمارات الشركة.

ففي عام 2021 ارتفع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 13 % إلى 114 مليون دينار مقارنة بعام 2020 التي بلغت فيها 101 مليون دينار، كما ازداد صافي الدخل 10 % عند 14.5 مليون ديار، مقابل 13.2 مليون دينار في عام 2020.